ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Prof. Dr. Talib M. Hassan Al-Waily

University of wasit \ College of Education for Human Sciences

Email:

Keywords:

Royal authority,Myths Epics , Ancient Greece

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 29.Dec.2021

Accepted 17Feb.2022

Published 28.Feb.2022

The House of Lords Legislative Council of the British Parliament

A B S T R A C T

The House of Lords represents the first building block in the structure of the British Parliament and the oldest to be formed. It is the House that fought a bitter struggle against the institution of the throne to wrest power from it and from the king's supremacy. It is considered the Supreme Court of the United Kingdom, and the numerical ceiling of its members is open, and the quorum of the Council becomes legal if three members or more are present. The House of Lords has three types of members. All of its members are appointed by the government and the crown, and are not elected by the common people, unlike members of the House of Commons, which are democratically elected at least every five years. The importance of the House of Lords at the present time is much less than the House of Commons, as it does not have any authority or influence on the formation of the government, and it does not have the right to prevent the issuance of financial bills, i.e. laws related to revenues or expenditures, as its power over bills is limited.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol2.Iss47.3074

موقع مجلس اللوردات التشريعي في البرلمان البريطاني

أ.د. طالب محيبس حسن الوائلي
كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة واسط

المستخلص:

يمثل مجلس اللوردات اللبنة الاولى في بنية البرلمان البريطاني والاقدم تكونا، فهو المجلس الذي خاض صراعا مريرا ضد مؤسسة العرش لانتزاع السلطة منها ومن سطوة الملك، وحين تحقق ذلك، تحول الصراع بين مجلس اللوردات وممثلي الطبقة العامة من أعضاء مجلس العموم الذي تأسس في ظروف عصيبة، ويعد بمثابة المحكمة العليا للمملكة المتحدة، والسقف العددي لأعضائه مفتوح، ويصبح نصاب المجلس قانونيا إذا حضر ثلاثة أعضاء فما فوق. ويضم مجلس اللوردات ثلاثة أنواع من الاعضاء. وجميع أعضائه معينين من الحكومة والتاج ، ولا يتم انتخابهم من عامة الشعب، على عكس اعضاء مجلس العموم، الذي ينتخب ديموقراطياً كل خمس سنوات على الأقل. وأهمية مجلس اللوردات في الوقت الحاضر أقل من مجلس العموم بكثير فليس له اي سلطان أو اثر على تشكيل الحكومة، وليس من حقه ان يحول دون اصدار مشروعات القوانين المالية، أي القوانين المتعلقة بالإيرادات أو المصروفات، فسلطته على مشروعات القوانين محدودة.

الكلمات المفتاحية: مجلس اللوردات ، برلمان ، ملك ، مجلس العموم ، بريطانيا

المقدمة:

لم يكن عمر البرلمان سوى رحلة نضال مستمر حاول خلالها مجلس اللوردات انتزاع السلطة من العرش، وحين تحقق ذلك، تحول الصراع بين اللوردات وممثلي الطبقة العامة من أعضاء مجلس العموم، رحلة طالما أثارت جدلا ورغبة في البحث والتقصّي لاستلهام دروسها في بناء الشعوب تجاربها ومحاكاتها فكرا وتكوينا. ومجلس اللوردات البريطاني (House of Lords) أحد أركان البرلمان في المملكة المتحدة ويعد المجلس الأعلى، في حين يمثل مجلس العموم. الركن الثاني، أما التاج فهو الركن الثالث للسلطة، ويرأس المجلس كبير اللوردات (Lord Chancellor)، وهو بمثابة المحكمة العليا للمملكة المتحدة، والسقف العددي للأعضاء مفتوح، فخلال العام ١٩٨٣ كان عدد أعضاء المجلس ١٣٠٠ عضوا بينهم ٦٠٠ وراثي. ولا يتقاضى اللوردات رواتب لقاء عضويتهم، إلا في حالات محدودة، ويصبح نصاب المجلس قانونيا إذا حضر ثلاثة أعضاء فما فوق. ويضم مجلس اللوردات ثلاثة أنواع من الاعضاء: لوردات وراثيون (Hereditary Lordship)، ويقسمون إلى خمس درجات: دوق (Duke)، مركيز (Marquis)، إيرل (Earl)، فيكونت (Viscount)، وبارون (Baron)، والنوع الثاني: لوردية مدى الحياة (Life Lordship) الذي استحدث عام ١٩٥٨، وتمنحه الملكة لمن يؤدي خدمة عظيمة للدولة، وينتهي بوفاته، والنوع الثالث: لوردية بحكم المنصب (Ex-officio Lordship)، وتقسم على نوعين: لوردية روحانية (Spiritual Lordship)، يمنح لأساقفة الكنيسة الانجليكانية (Anglican Church) ولرئيس أساقفة كانتربري(Archbishop of Canterbury). ويتمتعون به طالما هم في المنصب. ولوردية غير روحانية (Non-Spiritual Lordship) يتمتع به رؤساء المحاكم من الدرجة الأولى، ويطلق عليهم القضاة اللوردات (Judges Lords).

وجميع أعضائه معينين، بمعنى أن أعضاءه لا يتم انتخابهم من عامة الشعب، لكن يتم تعيينهم من الحكومة والتاج. على عكس اعضاء مجلس العموم، الذي ينتخب ديموقراطياً بانتخابات تقام كل خمس سنوات على الأقل. فيجتمع المجلسان في غرف منفصلة في قصر وستمنستر (Westminster Palace)، وأهمية مجلس اللوردات في الوقت

الحاضر أقل من أهمية مجلس العموم بكثير فليس له اي سلطان أو اثر على تشكيل الحكومة، وليس من حقه ان يحول دون اصدار مشروعات القوانين المالية، أي القوانين المتعلقة بالايرادات أو المصروفات، وسلطته على مشروعات القوانين محدودة.

أولا. نبذة تاريخية عن نشأة البرلمان البريطاني:

اجتاحت القبائل النورمانية (Norman Tribes) بقيادة وليم الفاتح (William the Conqueror) (١٠٢٨-١٠٨٧/ ١٠٦٦-١٠٨٧) الجزر البريطانية في العام ١٠٦٦، وبهدف فرض سيطرته الواسعة على البلاد؛ منح اتباعه العسكريين سلطة حكم المقاطعات الانجليزية، وكان اختيارهم يتم على أساس ثقته بهم، فحين كان يريد ان يأخذ رأيهم في أمر ما؛ كان يدعوهم الى الاجتماع فيتشكل بذلك ما يعرف بالمجلس الكبير (The Great Council). ومنذ العام ١٢١٥ ازداد المجلس الكبير قوة ونفوذا بعد صدور وثيقة العهد الاعظم الماكنا كارتا (Magna Carta) التي صدرت في حزيران عام ١٢١٥في عهد الملك جون الاول (John Lackland) (١١٦٦-١٢١٦ / ١١٩٩-١٢١٦)، نتيجة الضغوطات التي مورست عليه من البارونات، تضمنت هذه الوثيقة، فضلاً عن المقدمة، ثلاث وستين مادة، نظم قسم منها حرية الكنيسة والقسم الآخر اختص بتنظيم العلاقات الاقطاعية لكبار الاقطاع، وقد أوجدت آلية جديدة للتمثيل النيابي والتشريع في مجالات النظم الاقطاعية، مما أرسى قواعد اساسية للتمثيل النيابي واسداء المشورة في المراحل اللاحقة من التاريخ الانكليزي (Henry Maldon, 1917)، لذا يمكن اعتبار صدور تلك الوثيقة ايذانا بنهاية نظرية (حق الملوك الالهي) (Divine Right) في الحكم، وظهور مؤسسة تشارك الملك في تسيير الأمور العامة للبلاد (Wright, 1967, p. 37).

كان دور المجلس في البداية استشاريا يقتصر على بيان الرأي العام للملك في القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يقوم النبلاء بعرضها أمام الملك، وفي ٢٠ كانون الثاني ١٢٦٥ افتتح برلمان وستمنستر، وقد حضر فيه فضلا عن سيمون دي مونتفورت الخامس (Simon de Montfort V) (١٢٠٨-١٢٦٥)[1] كل رؤساء الكاتدرائيات من شمالي انكلترا وجنوبيها (Abbot Gasquet, 1970, P. 383). إذ وجه الملك هنري الثالث (Henry III) (١٢٠٧-١٢٧٢/ ١٢١٦-١٢٧٢) دعوة الى بعض حكام المقاطعات والمدن البريطانية الى ضرورة انتخاب ممثلين عنها من كبار أعيانها وإقطاعييها وفرسانها، للحضور في اجتماعات المجلس العام إلى جانب النبلاء ورجال الدين (Abbot Gasquet, 1970, PP. 383-384). على هذا الأساس؛ فإن المجلس الكبير اخذ شكله يتغير بعد انضمام النبلاء ورجال الدين فضلا عن ابناء الطبقة الوسطى فاتخذ لنفسه شكل البرلمان منذ عام ١٢٩٥، وانتخب سيمون مونتاكوت Simon (Montacute) (١٣١٩-١٣٤٥) رئيسا له في ١٤ آذار ١٣٣٧، وهو السنة التي اندلعت بها حرب المائة عام في عهد الملك ادوارد الثالثُ (Edward III) (١٣١٢-١٣٧٧/ ١٣٢٧-١٣٧٧) وسرعان ما كوّن الاشراف ورجال الدين كتلة متفقة في التفكير والاتجاه والمصالح، في حين كونت البرجوازية وصغار النبلاء وممثلي المقاطعات كتلة أخرى، ونتيجة ذلك ظهر في العام ١٣٤٣ مجلسي اللوردات والعموم (Edward Jenks, 1920, P. 188).

هكذا يبدو أن الأصل التاريخي لنشأة المؤسسة البرلمانية يعود إلى (المجلس العام للمملكة) الذي درج الملوك منذ القرن الحادي عشر لدعوته للاجتماع في بعض الأوقات العصيبة التي كانت تواجه انجلترا، وكان يضم حينذاك عددا من كبار النبلاء (البارونات) فضلا عن رجال الدين الذين يقوم الملك باختيارهم بنفسه. فتحول النظام السياسي تدريجيا من نظام ملكي مطلق الى نظام برلماني، بعد أن كان الملك في مرحلة الملكية المطلقة يعد المسؤول الاول والأخير عن النظام السياسي بأجمعه، فهو الذي يقوم بتشريع القوانين ويعين أعضاء السلطة التنفيذية، كما يقوم باختيار القضاة دون وجود لأي معقب على مشيئته. لكن الحياة البرلمانية البريطانية تغيرت عند ولادة البرلمان، إذ تمكن اعضاء الاخير من تحدي سلطات الملك المطلقة وأن ينتزعوا منه سلطاته التشريعية (سلطة سن القوانين)، هذا التحدي تحول بمرور الزمن الى صراع بين

الطرفين (الملك والبرلمان) وحسم في نهاية المطاف لصالح الأخير عندما اعلن البرلمان مسؤوليته عن تحمل اعباء السلطة القانونية في البلاد فتحول الملك في التالي الى مجرد رمز يمثل الدولة ليس إلا في حين اصبح البرلمان يضم الحكومة والمجلس النيابي معا (Ferdinand Mount, 1993, P. 123).

فالنظام البرلماني البريطاني قائم على اساس التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فهو يعمل بصورة عامة على تساوي كل سلطة من هاتين السلطتين مع الاخرى دون تبعية او سيطرة لاحداهما على الأخرى. كما ويعد من أكثر الانظمة التطبيقية في الدول الديمقراطية الغربية، وقد اصبحت التجربة البريطانية بمرور الزمن مثالا يحتذى به في العديد من الدول الغربية والشرقية، لكن ذلك لا يعني أن النظام البريطاني هو نظام صالح للتطبيق في كل الازمنة والأمكنة لأن القاعدة الرئيسة في النظم البرلمانية السياسية هي ليست عبارة عن بضاعة للتصدير او نبات ينقل من تربه الى اخرى فيصيبها النجاح والفشل (Jenks, Op. Cit., P. 190).

ثانيا. تكوين مجلس اللوردات:

تحتوي بناية البرلمان[٢] على غرفة تدعى غرفة اللوردات وهي الغرفة الاكبر داخل البناية حيث انها خصصت لاستيعاب أكبر عدد من الجمهور، كما أنها تضم شاشة تلفزيونية تعرض ما يدور من مناقشات وسجالات بين النواب بشكل مباشر للجمهور الذين يواظبون على حضور مثل تلك الجلسات. وتعقد جلسات مجلس اللوردات عشر مرات في السنة وتقتصر الجلسات على يومي الاثنين والخميس أو أيام الجمعة أحيانا(www.publications.parliament.com).

وفي السياق نفسه، جرت العادة في بريطانيا ان تقام الاحتفالات عند حضور الملكة او الملك الى مقر البرلمان، أذ يخصص مكان خاص لهما ويلقى الخطاب الملكي من على منصة ذهبية في الغرفة مخصصة لذلك، وهناك غرفة ثانية أخرى تدعى غرفة الامير وفيها يقوم اعضاء المجلس بتبديل ملابسهم، فضلا عن مناقشة القوانين والتشريعات وهم في طريق دخولهم الى الغرفة الكبيرة المخصصة للمناقشات البرلمانية(www.Parliament.uk.com).

ويمثل مجلس اللوردات في الحقيقة بقايا الطبقة الأرستقراطية البريطانية وتقاليدها التاريخية القديمة، ويضم حوالي ألف لورد، ويحتل أعضاؤه مقاعدهم فيه بشكل عام إما بالوراثة أو بالتعيين لمدى الحياة من الملك بناء على اقتراح الحكومة، ويرأس هذا المجلس وزير العدل الذي يتم تعيينه في هذا المنصب بموجب مرسوم ملكي. كما يضم مجلس اللوردات من حيث تركيبة أعضائه من فئتين: الفئة الأولى وتضم اللوردات الروحيون وعددهم ٢٦، وهؤلاء عددهم ثابت لا يتغير وهم يمثلون رؤساء الكنيسة الإنكليكانية وهم يستمرون في عضويه المجلس فضلا عن أنهم يبقون مستمرين في شغل مهامهم الكنسية، أما الفئة الأخيرة من اللوردات فهم اللوردات الزمنية (Kelly Richard & Pond Chris, 2004, P. 33-38).

أما اللوردات الوراثيون، الحاملين لهذا اللقب فلا يمكنهم العضوية في مجلس العموم؛ الا اذا تخلوا عن لورديتهم، وهم يشكلون البناء الرئيس لمجلس اللوردات، ويبلغ عددهم تقريبا ٨٠٠ لورد، ستة منهم ممثلين عن أيرلندا الشمالية، وست نساء، وثلاثة منهم ممثلين عن أمراء الاسرة الحاكمة. فضلا عن اللوردات الذين يعينهم الملك وهؤلاء هم من الشخصيات التي قدمت لبريطانيا خدمات جليلة أو أعمالا قيمة في مختلف المجالات العلمية والفكرية والسياسة ويبلغ عدد هؤلاء مائة لورد، وهناك لوردات يمثلون مقاطعات اسكتلندا وعددهم ستة عشر لوردا وهم يحتفظون بعضويتهم طوال مدة ولاية الدورة البرلمانية (www.official.documents.com).

وهناك لوردات الاستئناف العاديين، وعادة ما يكونوا من كبار القضاة في البلاد وعددهم متغير، يتراوح بين تسعة واثني عشر لوردا، يعينهم التاج مدى الحياة (http://www.hrdiscussion.com)، ويمنحهم صلاحيات قضائية واسعة، كما انهم يمثلون المحكمة العليا المنبثقة عن مجلس اللوردات (Encyclopaedia Britannica). ذلك أنهم يشكلون

بمجموعهم لجنة خاصة يرأسها وزير العدل، تقوم بمهام محكمة الاستئناف العليا في المملكة، تتولى فضلا عن مهام الاستئناف العادية؛ صلاحية محاكمة أعضاء الحكومة في حال توجيه مجلس العموم اتهاما إليهم في قضايا جنائية، كما يحق للجنتهم محاكمة أي عضو في مجلس اللوردات في حالة اتهامه بالخيانة العظمى(Wilson Geoffrey, 1976, PP. 22-23).

ثالثا. ادارة مجلس اللوردات:

يرأس اجتماعات مجلس اللوردات بصورة عامة وزير العدل الذي تعد سلطاته محدودة جدا قياسا بسلطة رئيس مجلس العموم، فإذا اراد احد اللوردات الكلام لا ينتظر بذلك اذنا من رئيس المجلس، وإذا تكلم لا يوجه كلامه اليه حصرا، إنما الى جميع اللوردات الحاضرين، وفي حالة طلب اكثر من عضو واحد الكلام في الوقت نفسه، فليس الرئيس هو الذي يعطى احدهم الحق في الكلام بل يترك ذلك للمجلس للحكم فيه. والمتبع هو ان لا يقف احد للكلام إلا اذا انتهى المتكلم السابق وجلس، فإذا قام احد الاعضاء اثناء الكلام جلس المتكلم الذي يقف عادة لإتمام كلامه بعد جلوس المعترض، وهكذا، ومع هذا فان النظام السائد في عقد جلسات اللوردات هو عدم وجود رئيس له سلطة تنظيم المناقشات داخل المجلس (Yardley, 1984, PP. 35-36).

أما عن عدد الاعضاء اللوردات الواجب حضورهم في المجلس شرطا لانعقاده، فمجلس اللوردات يعقد حتى في حالة حضور ثلاثة من اعضائه فقط، إلا ان حضور الاعضاء اصبح في مرحلة ما مقيد بشروط، هي أنه في حالة تطلب الامر التصويت على مشروع أو بند من مشروع يجب حضور ثلاثين عضوا على الأقل، وكان من عادة المجلس في الماضي الحكم بغرامة مالية على العضو الذي يتغيب بدون عذر، إلا ان هذا الاجراء ألغي فيما بعد. واذا كان الاعتقاد السائد أن البرلمان البريطاني يتمتع بصلاحيات واسعة فيما يتعلق بمراقبة أعمال الحكومة، وأن هذه الصلاحيات تعد من السمات البارزة للنظام البرلماني؛ إلا ان مركز البرلمان أخذ يضعف تدريجيا في الواقع أمام الحكومة نتيجة وجود نظام الثنائية الحزبية الذي أخذ يركز السلطة عمليا في يد الحكومة التي هي في الوقت نفسه اللجنة القيادية لحزب الأغلبية.

أن الصورة التقليدية التي تقدمها الحياة البرلمانية للعلاقة بين الحكومة والبرلمان تقوم على أساس مراقبة البرلمان أعمال الحكومة من جهة، وبالمقابل إمكانية حل الحكومة للبرلمان، وهذا يخلق نوع من التوازن بين السلطتين، أما في حال حدوث خلاف بينهما فانه يجري اللجوء للشعب لمعرفة رأيه من ضوء الانتخابات، فإذا حدث ووجدت الحكومة أن الأغلبية النيابية تعارض سياستها فان بإمكانها بدل أن تستقيل اللجوء إلى إصدار قرار بحل البرلمان وإجراء انتخابات برلمانية جديدة (http://www.hrdiscussion.com).

وفيما سبق كان البرلمان بشقيه (اللوردات والعموم) يتمتعان بالصلاحيات نفسها فيما يتعلق بإقرار القوانين المالية والعادية، فاتفاقهما يبقى ضروريا لإقرارها، إلا أن صلاحيات مجلس اللوردات أخذت بالتناقص لحساب مجلس العموم منذ نهاية القرن السابع عشر، وكان الاعتقاد السائد هو أن مجلس اللوردات لا يحق له تعديل مشاريع القوانين المالية التي يقرها مجلس العموم انطلاقا من المبدأ القائل بضرورة موافقة الشعب بواسطة ممثليه على كل ضريبة يتحملها، وبما أن مجلس اللوردات غير منتخب من الشعب فإنه لا يحق له فرض الضرائب عليه، وذلك على قدم المساواة مع مجلس العموم، إلا أنه كان يحق لمجلس اللوردات أن يوافق أو يرفض الموافقة على مشاريع القوانين المالية كلية، وهذا الحق كان سلاحا بيده يستخدمه لعرقلة مشاريع القوانين المالية التي يقرها مجلس العموم، لكن مجلس اللوردات فقد هذا الحق منذ عام ١٩١١(https;//en.m.wikipedia.org).

رابعا. أعمال مجلس اللوردات:

يتمتع مجلس اللوردات بالعديد من الاعمال التشريعية والقضائية والمالية، ولكونه يعد صاحب السلطة القضائية العليا في البلاد؛ فأن مناقشته لمختلف القوانين ضرورية حتى تخرج بالصورة الصحيحة، وتعطي مفعولا اقوى لغرض الحصول على الموافقة الملكية عليها. ومن هذه الاعمال:

١. الاعمال القضائية:

يعد مجلس اللوردات الهيأة الاستئنافية العليا بالنسبة للقضايا المدنية في البلاد، فقد كان له حق النظر في المسائل القضائية التي تعرض عليه لغرض مناقشتها من جميع الأعضاء، اي انه كان من حق كل عضو فيه الاشتراك في بحث القضايا وإصدار الحكم فيها، لكن عندما رأت الحكومة أن أداء المجلس ما كان بالمستوى المطلوب، وأن اعضاءه باتوا غير مؤهلين أو قادرين على حل المسائل القضائية الشائكة في البلاد؛ اقترحت الحكومة ادخال عناصر قضائية كفوءة فيه، ولكي يكون لهذه العناصر حق حضور جلسات المجلس بصورة دائمة؛ طلبت أن يتمتع أحد رجال القانون المشهورين في البلاد بلوردية مدى الحياة، كي يكون بمقدورهم الاشتراك والنظر في حل جميع المسائل القضائية المتشعبة التي تتطلب في بعض الاحيان الاستئناف في مجلس اللوردات، والجدير بالذكر ان أعضاء مجلس اللوردات اعترضوا على هذا القرار لأنه كان محصورا في السابق بشخص الملك نفسه، لكنه صار حقا دستوريا شرعته الحكومة التي صار بمقدورها تعيين لوردات مدى الحياة، بل طالبت ايضا بأن يكون لهم حضور ورأي مستمر في جميع جلسات مجلس النواب (The House of Lords, 1978, P. 88). لذلك ولكي تتغلب الحكومة على معارضة اللوردات؛ أصدرت في العام ١٨٧٦ قانونا يخولها حق تعيين أربعة اعضاء في مجلس اللوردات مدى الحياة يكون انتخابهم واختيارهم من بين كبار القضاة والمحامين في البلاد، ويتم تعيينهم بأشراف أعضاء من مجلس اللوردات لغرض تحسين اداء مهامهم القضائية، وهذا القانون نص على ضرورة اعطائهم مرتبات شهرية، ومنذ ذلك الوقت أصبح لهؤلاء اللوردات المعينين من الحكومة والذين يكوّنون وحدهم هيأة المجلس القضائية العليا في مجلس اللوردات (Labor Party, 1995, P. 25).

٢. الاعمال **التشريعية:**

يمتلك مجلس اللوردات بجانب السلطة القضائية سلطة أخرى هي السلطة التشريعية أو سلطة اقرار القوانين، غير ان هذا الحق بدأ يتناقص الى مستويات متدنية لان الحكومات البريطانية على اختلاف توجهاتها السياسية اخذت لا تشجع على تقديم مشاريع القوانين الى مجلس اللوردات لمناقشتها بسبب معارضته الكثير منها، وبدأت تفضل حصر تلك القوانين وإقرارها بها وحدها، بالمقابل لم يبق امام مجلس اللوردات إلا انتقاد وتعديل بعض القوانين التي تقدمها الحكومة التي أصبحت في الغالب قليلة جدا(Donald Shell,1983, PP. 88-89). أما بالنسبة لحق انتقاد تلك القوانين وتعديلها؛ فكثيرا ما كان يشكو أعضاء مجلس اللوردات أن هذه القوانين عادة ما تأتي اليهم قبل انتهاء المدة الزمنية للدورة البرلمانية، ويطلب من اعضائه بحثها ودراستها بصورة مستعجلة، وبذلك يكون انتقادهم لها سطحيا، لأن الحكومة تحدد لمجلس اللوردات أياما معدودة جدا، وبذلك لا يتسنى للوردات عمل اي تعديل مهم فيه (Nicholas Baldwin,1993, PP. 107-109).

٣. الأعمال التشريعية المالية:

إذا كانت سلطة اللوردات بالنسبة للتشريع العادي قد نقصت؛ فان سلطتهم بخصوص التشريع المالي أصبحت عمليا لا أثر لها، لان مجلس العموم سلب من مجلس اللوردات كل تلك السلطات التي تتعلق بالضرائب والقوانين المالية العامة لاسيما بعد تشريع عام١٩١١(Lord Weatherill, 29 December, 1995, P. 122) .

خامسا. عملية اقرار القوانين في البرلمان البريطاني:

لمجلس اللوردات الحق في مناقشة القوانين العامة التي تتقدم بها الحكومة وانتقادها، غير ان انتقادهم مهما ترتب عليه من الفائدة في تنوير الحكومة والرأي العام فان اثرة الفعلي معدوم، لان انتقادهم مهما كان قويا لا يترتب عليه تقييد الوزارة كما يترتب على انتقاد مجلس العموم.

١. مراحل إقرار القوانين في البرلمان البريطاني: يسود بريطانيا المبدأ القائل أن السلطة التشريعية العليا تتمثل في العرش والبرلمان، أو الملك أو الملكة وكل من مجلسي اللوردات والعموم، أي من العناصر الثلاثة حسب الفقهاء البريطانيين. لهذا فان أي قانون يصدر في المملكة لا بد ان تتصدره العبارة التالية:

"**شرع من لدن عظمة صاحبة الجلالة الملكة، بناء على نصيحة وموافقة اللوردات الروحيين والدنيويين، وأعضاء مجلس العموم في هذا البرلمان المنعقد... وبتخويل منهم**" (Bond Veult, 1956, Vol. VI, P. 765) .

أي أن هناك تأكيد على اتفاقهم جميعا، كضرورة لإصدار أي قانون، ولابد أن يمر مشروع القانون بجميع مراحله في مجلسي البرلمان، وفي حالة تم اقراره في البرلمان يرسل بعد ذلك الى الملكة لغرض التصديق عليه. عندئذ يكون أمام الملكة أحد الخيارين إما التصديق على مشروع القانون بمنحة الموافقة الملكية او رفض التصديق عليه عن طريق حجب الموافقة عنه (Ibid., P. 773). وتمر عملية إقرار مشاريع القوانين في البرلمان البريطاني عبر مجموعة من الخطوات المتتابعة وهي على الصورة الآتية:

مرحلة القراءة الأولى: هي المرحلة التي يتم فيها ابلاغ أعضاء مجلس اللوردات أن هناك مشروع قانون قدم الى المجلس ينبغي مناقشته والنظر فيه، وبعد تلاوة عنوان مشروع القانون تعطى الأوامر بطباعته، ثم بعد ذلك يوزع المشروع على أعضاء البرلمان.

مرحلة القراءة الثانية: وفي هذه المرحلة يقوم مقدم الاقتراح، سواء الوزير المختص أو عضو البرلمان، بشرح الغرض الاساس من مشروع القانون وتوضيحه، ثم تجري بعد ذلك مناقشات واسعة عن السياسة العامة ومبادئ التشريع المقترح (Peter Bromhead, 1974, PP. 134-137).

مرحلة اللجنة: يتم النظر في أغلب القوانين من مجموعة صغيرة من أعضاء المجلس يتراوح عددهم بين ١٨ و ٥٠ عضوا يمثلون احدى لجان مجلس العموم الدائمة، وتقوم اللجنة في هذه المرحلة بفحص مشروع القانون مادة بعد أخرى، ويمكنها أدخال التعديلات التي تراها ضرورية.

مرحلة التقرير: فيها تعطى الفرصة لمجلس العموم بأكمله (Whole House) لدراسة التقرير النهائي الذي أعدته اللجنة المكلفة بدراسة مشروع القانون ومناقشة التعديلات التي اقترحتها (John Kingdom, 1991, PP. 287-289).

مرحلة القراءة الثالثة: هي المرحلة الاخيرة، يتم فيها مراجعة مشروع القانون بصيغته النهائية ووضع اللمسات الاخيرة عليه قبل إجراء التصويت عليه، ويلاحظ هنا أنه لا يجوز في هذه المرحلة إدخال أية تعديلات، الا اذا كانت تهدف الى تحسين صياغة التشريع القانوني. وإذا ما طلب مجلس اللوردات إدخال بعض التعديلات على مشروع القانون المقترح؛ فان مجلس العموم يقبل عادة معظم هذه التعديلات غير المثيرة للجدل (Non controversial Bills) فيما يخص مشروعات القوانين، وفيما يتعلق بمشروعات القوانين التي لا تتضمن تعديلات معقدة فتنقل ذهابا وإيابا بين مجلسي البرلمان حتى يتم التوصل الى اتفاق بشأنها، وإذا لم يتم التوصل الى اتفاق؛ عندئذ يمكن ان يعاد تقديم مشروع القانون مرة اخرى في الدورة البرلمانية التالية ولن يحتاج عندئذ الى موافقة مجلس اللوردات، لكن نادرا ما يحدث ذلك، ويرسل بعدها الى الملكة لغرض التصديق علية، حينذاك يعد المشروع واحدا من القوانين البرلمانية (Acts of Parliament) السارية في البلاد (Hybrid Bills, 2005, p. 54-65).

تشكل مشروعات القوانين الرئيسة برنامج الحكومة التشريعي المعلن عنه في خطاب الملكة عند افتتاح البرلمان الرسمي، فخطاب الملكة (Queens Speech) يعد جزءا من المراسم المتبعة في البرلمان البريطاني، تقوم الملكة بإلقائه في مجلس اللوردات بحضور أعضاء مجلس العموم عند بداية الافتتاح الرسمي للبرلمان الجديد بعد إجراء الانتخابات العامة وفي كل عام عند افتتاح الدورة البرلمانية، ويتضمن تلخيصا لسياسة الحكومة وبرنامجها التشريعي المقترح للدورة البرلمانية الجديدة، وفي وقت لاحق على الافتتاح الرسمي للدورة البرلمانية تجري مناقشة برنامج الحكومة في كل من مجلسي البرلمان العموم واللوردات (Baldwin, Op. Cit., P. 110).

وعلى الرغم من أن الملكة هي التي تتلو الخطاب المذكور؛ إلا أن رئيس الوزراء (Prime Minister) هو الذي يقوم بإعداد محتواه بصورة كاملة، ثم يصادق عليه في مجلس الوزراء، وهذا يدل على أهمية الدور الذي يضطلع به رئيس الوزراء في النظام البرلماني البريطاني في ميدان التشريع القانوني (Laski Harold J, 1950, PP. 210–211).

٢. نماذج من عملية تشريع القوانين المقدمة الى البرلمان البريطاني:

أ. مشروعات القوانين العامة:

يطلق على مشاريع القوانين التي تؤثر في القانون العام لأي بلد بمشاريع القوانين العامة، وهذه الاخيرة تشكل الجزء الرئيس من العملية التشريعية في البرلمان البريطاني، وتلك القوانين يمكن تقديمها الى أي من مجلسي البرلمان بواسطة وزير حكومي او من خلال اعضاء مجلس العموم او عن طريق الاعضاء في مجلس اللوردات، فكل عام يتم تقديم أكثر من مئة مشروع قانون عام، وهي عادة تختلف من ناحية الحجم والأهمية. يلاحظ في هذا الصدد أن الغالبية العظمى من تلك القوانين العامة تصبح فيما بعد قوانين برلمانية، وهي عادة تكون مقدمة بواسطة أحد وزراء التاج بوصفة عضوا في البرلمان، وتعرف باسم (مشروعات القوانين الحكومية) (Government Bills)، التي يرفق بها مذكرات توضيحية يتم أعدادها من أجل إعطاء المزيد من المعلومات عنها بهدف السعي لإنجازها
(Stephen Castle, 10 December1996, P.143).

ب. مشاريع القوانين المقدمة من اعضاء البرلمان:

تبلغ نسبة مشاريع القوانين التي يقدمها اعضاء البرلمان قرابة واحد من بين كل ثمانية تقدم الى البرلمان، كما ان فرص نجاحها أقل بكثير من مشروعات القوانين التي تقدمها الحكومة، ويرجع السبب في ذلك الى ما تملكه الحكومة من أجهزة فنية تساعدها في اعداد تلك القوانين وبحثها قبل تقديمها الى المجلس، فيما يفتقد أعضاء المجلس لمثل تلك الاجهزة الفنية، فضلا عن ما يكشف عنه العمل على قيامهم بتقديم القوانين التي لا تستهدف المصلحة العامة او أنها تخالف الاصول المتعارف عليها في مجال القانون، فجميع القوانين المقدمة من قبل اعضاء البرلمان ليس أمامها أي فرصة للنجاح إذا عارضتها الحكومة القائمة بفضل الاغلبية التي تساندها في البرلمان، ففي بعض الاحيان قدمت مشروعات بخصوص بعض القضايا الأخلاقية، على سبيل المثال القوانين التي تتعلق بإباحة الشذوذ الجنسي والإجهاض، التي بادر أعضاء البرلمان البريطاني بتقديمها. (M.A. J. Wheeler, 1969, PP. 55–66)

ت. مشاريع القوانين الهجينة:

هي تلك القوانين التي تحمل في طياتها خصائص كل من مشروعات القوانين العامة والقوانين الخاصة التي تسعى دائما الى منح حقوق خاصة لفرد معين أو مجموعة محدودة من الأفراد، لهذا يطلق عليها مشروعات القوانين الهجينة، وهي نادرة جدا، وتقدمها الحكومة وأعضاء البرلمان ذوي المقاعد الخلفية في مجلس العموم البريطاني، ولا يتقلدون أي منصب لا في الحكومة ولا في المعارضة.

٣. منح الموافقة الملكية:

من الاقوال البريطانية الشائعة، أن البرلمان يستطيع فعل كل شيء ما عدا أن يجعل المرأة رجلا والرجل مرأة، وهذا القول القديم هو في حقيقة الامر تأكيد لأحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام الدستوري البريطاني، وهو مبدأ: (سيادة البرلمان وقوته في المجال التشريعي) (Parliament's sovereignty and power in the legislative field).

لكن أي مشروع قانون حتى إذا مر بجميع مراحله في مجلسي البرلمان، لا يصبح قانونا نهائيا واجب التنفيذ ما لم توافق عليه الملكة، ومن ثم فإن تلك الموافقة الملكية تعد المرحلة النهائية للعملية التشريعية والنقطة النهائية التي يتحول مشروع القانون عندها الى قانون برلماني نافذ المفعول. وخلال العهود السابقة التي مضت كان ملوك بريطانيا هم الذين يوقعون جميع مشروعات القوانين بأنفسهم، إذ كان عليهم الذهاب شخصيا الى مجلس اللوردات للإعلان باللغة الفرنسية (النورمندية) ما اذا كانوا موافقين على مشروعات القوانين او رافضين لها، غير أن هذا المراسيم تغيرت فيما بعد لاسيما في عهد الملكة فكتوريا (Victoria)[٣] التي تعد آخر ملك أعطى الموافقة الملكية الشخصية وذلك في ١٢ آب عام ١٨٥٤ (Alice Thompson, 6 October,1995, PP. 324-325).

هنا لابد من الاشارة الى ان الطريقة التقليدية لمنح الموافقة الملكية في البرلمان البريطاني تشبه الى حد ما تلك الطريقة المتبعة عند الافتتاح الرسمي للبرلمان سنويا، اذ تستلزم اجتماع الملك والنبلاء في مجلس اللوردات، من ثم يعمد الملك الى إرسال الحاجب الرئيس لدى إدارة اللورد الكبير، وهو حاجب مجلس اللوردات نفسه والملقب بالقضيب الاسود (Black Penis) الى مجلس العموم لدعوة اعضائه للحضور الى مجلس اللوردات، ثم يقوم كاتب التاج واقفا على يمين الملك بالقراءة بصوت جهوري عنوان مشروع القانون وتتم قراءة نصه كاملا، بعد ذلك ينحني كاتب البرلمانات الذي يكون واقفا على يسار الملك، فيعلن عن موافقة الملك أو رفضه بالصيغة المعلنة كل ذلك باللغة الفرنسية النورماندية، وتنتهي الاجراءات بخطاب قصير يلقيه الملك يشكر فيه اعضاء البرلمان (Janet Morgan, 1975, PP. 66-68).

وفي ضوء الخلافات المستديمة بين مجلسي اللوردات والعموم، اقتنعت وزارة كليمنت اتلي (Attlee, Clement)[٤]، العمالية منذ مجيئها إلى الحكم (٢٦ تموز ١٩٤٥- أواخر تشرين الأول ١٩٥١)، في ضوء التجارب السابقة أن هذه الخلافات فوتت على البلاد الكثير من فرص التقدم ومعالجة المشاكل الداخلية والخارجية، فتوصل زعماء الأحزاب في البرلمان سنة ١٩٤٨ إلى ضرورة أن تسود روح التعاون وليس التنافس بين المجلسين، ما يستلزم إصلاح مجلس اللوردات عن طريق إعادة تشكيله، كي لا يتم اللجوء إلى تشكيل مجلس آخر مختلف عن طريق الانتخاب (ربيع الموسوي، ٢٠٠٧، ص٢٤٥-٢٤٦). وبغية تحقيق التوازن في مجلس اللوردات ارتأى السياسيون ضرورة ضمان تشكيله بصورة لا تحقق أغلبية دائمة لأي من الأحزاب السياسية، على أن يتم تسميتهم (لوردات البرلمان)، ويعينوا على أساس مميزاتهم الشخصية والخدمة العامة التي يؤدونها، ومن بينهم الإناث والبعض من سلالة الملك ولوردات روحانيين وقانونيين، واقترح دفع مكافأة للوردات حتى لا يستبعد من ليس لهم موارد خاصة، والنص على إلغاء عضوية أي لورد يعجز أو لا يصلح لأداء واجباته (سيدني بايلي، ١٩٧٠، ص٤٧-٤٨).

لقد أوضحت الأحداث التاريخية أن العمال أو الأحرار لم يستطيعوا تحقيق الإصلاح حتى حينما مثلوا أغلبية في مجلس العموم، بالنظر لوجود أغلبية محافظة في مجلس اللوردات (سيدني بايلي، ١٩٧٠، ص٤٨)، اذ بلغ عدد أعضاء مجلس اللوردات ٦٢٢ لوردا في سنة١٩١١، وأصبحوا سنة ١٩٤٨، ٩٤٠ لوردا، ٧٠٠ من المحافظين، وأراد آتلي أن يعين ٧٥٠ لورد جديد من أنصار الإصلاح (Andre Mathiot, 1958, P. 255.)، وكان بإمكانهم تعطيل اللوائح العامة غير المرغوب فيها حتى لو مرت في مجلس العموم، إلى أن صدر قانون البرلمان لسنة ١٩١١، تضمن قانون البرلمان

لسنة ١٩١١، حرمان اللوردات من حق تعديل اللوائح المالية المتعلقة بفرض الضرائب أو إلغائها، أو تنظيم المال العام، وتخويل رئيس مجلس العموم حق تفسير المشاريع المالية من غيرها، ليحرم اللوردات من إمكانية رفضه أو تعديله، وتضمن إعطاء الحق لمجلس العموم أن يصادق على أي لائحة أخرى إذا ما صادق عليها في ثلاث دورات برلمانية متعاقبة حتى إذا رفضها مجلس اللوردات على أن تعرض على الملك للتصديق بعد سنتين من يوم عرضها للقراءة الثانية (Hayes, 1939, Vol. II, PP. 484–485)، وبناء عليه عرض آتلي رئيس الحكومة العمالية لائحة تتضمن تعديل المادة الثانية من قانون البرلمان لسنة ١٩١١ وتحديد سلطات مجلس اللوردات بتقليص حقه في تأخير اللوائح العامة من ثلاث دورات برلمانية متعاقبة خلال سنتين، إلى دورتين برلمانيتين متعاقبتين وخلال سنة واحدة، فطرحت اللائحة للقراءة الأولى في مجلس العموم في ١٧ تشرين الأول ١٩٤٧، وهدد آتلي برفع اقتراح إلى التاج بتعيين المئات من اللوردات الجدد من مؤيدي حزبي العمال والأحرار، لضمان تمرير قانون البرلمان في مجلس اللوردات، فنالت اللائحة موافقة معظم أعضاء مجلس العموم من حزبي العمال والأحرار، فيما رفضها ثلثي أعضاء مجلس العموم المحافظين الذين حضروا جلسة التصويت، وبالنتيجة مررت اللائحة بعد مناقشات مكثفة بسبب الأغلبية التي يتمتع بها العماليون والمتعاطفين معهم في مجلس العموم، في ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٧ بأغلبية ١٥١ صوت (٣٤٥ ضد ١٩٤)، فحولت إلى مجلس اللوردات، الذي رفضها في ٩ حزيران ١٩٤٨، وأعيدت إلى مجلس العموم فمررها ثانية في تموز بأغلبية ١٤٥ صوت (٣٣٥ ضد ١٩٠) (Butler, 1963, P.218).

وحينما عادت إلى مجلس اللوردات رفضها أيضاً في ٢٣ أيلول ١٩٤٨، لتدخل البلاد في أزمة برلمانية خطيرة لأكثر من سنة كما فشلت المساعي والجهود لحلها بسبب إصرار الطرفين على موقفهما، في وقت اختار الملك جورج السادس أن يقف على الحياد من القضية، وعدم إقحام نفسه مباشرة في الأزمة، ولم يتعجل في تعيين مئات من اللوردات الجدد لضمان تمرير مشروع القانون، وفضّل أن تقدم الوزارة طلباً خطياً بذلك، وأسماء المرشحين لنيل لقب اللوردية (Mathiot, 1958, P.255).

لجأ مجلس العموم في النهاية إلى تمرير اللائحة للمرة الثالثة في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٩ بأغلبية ١٤١صوت (٣٢٢ ضد ١٨١)، لتتحول اللائحة إلى قانون بعد المصادقة الملكية عليها في ١٦ كانون الأول ١٩٤٩(Butler, 1963, P. 218)، من دون الحاجة إلى موافقة مجلس اللوردات، استناداً إلى مواد قانون البرلمان لسنة ١٩١١. فعدت لائحة قانون البرلمان ١٩٤٨ أهم اللوائح التي طرحت في البرلمان منذ ١٩١١، ومن ابرز الانجازات التي حققتها الحكومات العمالية طيلة مدة وجودها في الحكم، بوصفه حاجة ملحة خلال سنوات ما بعد الحرب في الإسراع ببناء البلاد وإعمار ما دمرته الحرب، في وقت عدّ بعض اللوردات المحافظين تمرير المشروع بمثابة إطلاق رصاصة الرحمة على مجلسهم وتحويل البرلمان إلى أحادي المجلس(Mathiot, 1958, P.254).

ويعلل باحث عراقي تحمس الحكومة العمالية لهذه اللائحة، بأنها رأت أن كثرة اعتراضات مجلس اللوردات على اللوائح العامة وتأخيرها مدة سنتين، ستؤدي في المستقبل إلى نتائج وخيمة لا تحمد عقباها على شعبية الحزب، وهي كانت ترغب في تحقيق تعهداتها في برنامجها الانتخابي فيما يخص الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب رغبة العماليين في إجراء إصلاح آلية عمل البرلمان بواسطة سن قانون جديد والرغبة الجامحة في تحجيم دور مجلس اللوردات في الحياة البرلمانية (ربيع الموسوي، ٢٠٠٧، ص٢٥٠).

الملحق ١

أبرز الاصلاحات التي أدخلت على مجلس اللوردات(٥).

السنة	نوع الاصلاح البرلماني
١٦٤٢	استبعاد الاساقفة من مجلس اللوردات على اثر قيام الحرب الاهلية، لكنهم عادوا بقرار ملكي عام ١٦٤٩.
١٨٠٠-١٧٠٧	اتحاد برلمانات انجلترا وايرلندا واسكتلندا في برلمان واحد، كما طلب من برلمانات الدول الثلاث انتخاب ممثلين عنهم في مجلس اللوردات.
١٨٤٧	قيام أسقفية مانشستر بتحديد عدد الاساقفة في مجلس اللوردات بـ ٢٦ عضوا ممن لهم حق الجلوس والتصويت على القوانين في البرلمان.
١٨٧٦	استبدل عدد من اعضاء مجلس اللوردات بحسب قانون السلطة القضائية الاستئنافية من اجل تحسين ادائه العملي والوظيفي في البرلمان.
١٩٠٩	تعالت الاصوات لإنهاء سلطة مجلس اللوردات في البرلمان لأنه رفض التشريعات القانونية التي وافق عليها مجلس العموم لاسيما فيما يتعلق بميزانية الحكومة الليبرالية.
١٩١١	تقييد صلاحيات مجلس اللوردات على أثر اعتراضه على عدد من المشاريع والقوانين المالية التي وافق عليها مجلس العموم.
١٩٢٢	تعطيل انتخاب اللوردات الممثلين عن ايرلندا في البرلمان البريطاني.
١٩٤١	مجلس اللوردات يتخلى عن غرفته في البرلمان لصالح اعضاء مجلس العموم وشغل غرفة الملابس بعد تدمير غرفة مجلس العموم خلال الحرب العالمية الثانية.
١٩٤٩	السعي الى تقييد صلاحية مجلس اللوردات للحد من الاعتراضات التي يقوم بها في البرلمان.
١٩٥٨	حكومة ماكميلان تقدم الى البرلمان طلبا بتغيير اللوردات المتغيبين وتمنح القابا لبعض اعضائه المواظبين في الحضور.
٢٠٠٠	تأليف لجنة حكومية مستقلة لانتخاب اعضاء جدد في مجلس اللوردات.

الملحق ٢

أسماء الوزراء الذين تولوا منصب رئيس مجلس اللوردات(6)

ت	الاسم	الحزب	مرات توليه المنصب
١	توماس بلم هولز	الهويك	٢
٢	وليام كافنديش	الهويك	١
٣	جون ستيوارت	التوري	١
٤	ماركيز روكنغهام	الهويك	٢
٥	اوغسطس فيتزوري	الهويك	ـ
٦	وليم بيتي	الهويك	ـ
٧	وليام كافندش بنتنك	الهويك	ـ
٨	وليام ويندهام غرينيفل	الهويك	ـ
٩	روبرت بانكس جينكينسون	التوري	ـ
١٠	فريدريك جون روبنسون	التوري	ـ
١١	آرثر يسلي	التوري	٢
١٢	تشارلز غراي	الهويك	ـ
١٣	وليام لامب	الهويك	٢
١٤	إدوارد سميث ستانلي	محافظ	٣
١٥	جورج هاملتون غوردون	محافظ	ـ
١٦	جون راسل	الاحرار	ـ
١٧	بنيامين دزرائيلي	محافظ	ـ
١٨	روبرت سيسل	محافظ	٣
١٩	أرشيبالد بريمروز	الاحرار	ـ

قائمة المصادر:

(1) Henry Elliot Maldon, M. A, Magna Carta Commemoration, Royal Historical Society, London, 1917.
(2) F. G. Wright , British Constitution and Government, London, 1967.
(3) Abbot Gasquet, Henry the third and the Church, A study of his Ecclesiastical Policy and of the Relations Between England and Rome, London, 1970.
(4) Edward Jenks, M. A., B. C. L., A short History of English Law, London, 1920.
(5) Ferdinand Mount, the British Constitution, London, 1993.
(6) Caroline Hantun, Day Parliament BuRwED Down, publisher; Oxford University press, London, 2012.
(7) https://www.britannica.com/topic/Encyclopaedia-Britannica .
(8) www.publications.parliament.com.
(9) www. Parliament.uk.com.
(10) Kelly Richard & Pond Chris, The Parliament Acts, House of Commons, Library, Standard Note; SN/PC/675,10 September, 2004.
(11) www.official.documents.com.
(12)) http://www.hrdiscussion.com
(13) Wilson Geoffrey, Cases and Materials on Constitutional and Administrative Law, Cambridge University Press, London, 1976.
(14) Yardley, D. C. M. Introduction to British Constitutional Law, Butterworth's, Sixth Edition, London, 1984.
(15) http://www.hrdiscussion.com
(16) https;//en.m.wikipedia.org
(17) The House of Lords; The Report of the Conservative Review Committee, 1978.
(18) Labor Party, Renewing Democracy, Rebuilding Communities, 1995.
(19) Donald Shell, the House of Lords, in David Judge ed., the Politics of Parliamentary, Reform,1983.
(20) Nicholas Baldwin, Membership of the House in Donald Shell a David Beamish eds., the House of Lords at Work,1993.
(21) Lord Weatherill, House of Shards, the Guardian, 29 December, 1995.
(22) Bond M. f, La Reyne le Veult, The making and Keeping of Acts at Westminster, Reprinted from History Today, Vol. VI, London, 1956.
(23) Bromhead , Peter, Britain's Developing Constitution,; George Allen a Unwin Ltd., First Published, in London, 1974.
(24) Kingdom, John, Government and Politics in Britain, Polity Press, First a Third Editions Cambridge, 1991.
(25) Hybrid Bills, House of Commons information Office, Legislation Series, London, 2005.
(26) Laski Harold J, Parliamentary Government in England "A Commentary", Georg Allen a Unwind Ltd., Fourth impression, London, 1950.
(27) Stephen Castle, Lords face Tory reform to thwart Labor, independent on Sunday, 10 December1996.
(28) M.A. J. Wheeler, Booth, the Attempted Reform of the House of Lords, the Table, London. 1969.
(29) https;//en.m.wikipedia.org
(30) Alice Thompson, Ministers urged to pre-empt Labor reform of the Lords, the Times, 6 October,1995.
(31) Janet Morgan, The House of Lords and the Labor Government, London 1975.
(32) Attlee, Clement, 1st Earl Attlee of Waltham stow, Copyright©1994-2000 Encyclopaedia Britannica 2004 Deluxe Edition.
(33) Andre Mathiot, The British Political System, California, 1958.
(34) Hayes, C. J., A Political and cultural History of Modern Europe, New York, The Macmillan Company, 1939, Vol. II.
(35) D. E. Butler, The Electoral system in Britain since 1918, oxford, 1963.
(36) http://www.hrdiscussion.com
(37) https;//en.m.wikipedia.or
(٣٨) ربيع حيدر طاهر الموسوي، تطور البرلمان البريطاني١٩١١-١٩٤٩، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب – جامعة بغداد، ٢٠٠٧.
(٣٩) سيدني بايلي، الديمقراطية البرلمانية الانكليزية، ترجمة: فاروق يوسف احمد، القاهرة، ١٩٧٠.

الهوامش

(١) نبيل فرنسي-إنجليزي. قاد تمرد البارونات ضد الملك هنري الثالث خلال حرب البارونات الثانية، وأصبح في وقت لاحق حاكم مملكة إنجلترا الفعلي.

(٢) تعد بناية مجلس اللوردات من أبر المواقع الاثرية البريطانية التي صممت على الطراز المعماري القوطي، جرى ترميمها في عام ١٨٤٠ على يد المهندس المعماري السير تشالز باري بعد ان تعرضت للحرق والتدمير في سنة ١٨٣٤، وقد أدرجت في عام ١٩٨٧ ضمن مواقع التراث العالمي لليونسكو. يراجع عن الحريق الذي اندلع في أروقة البرلمان الإنجليزي:

Caroline Hantun, Day Parliament BuRwED Down, publisher; Oxford University press, London, 2012. Encyclopedia Britannica.

(٣) فكتوريا: ملكة بريطانيا، ولدت في ٢٤ أذار عام ١٨١٩، سميت عند تعميدها الكسندرينا فكتوريا، وهي الابنة الوحيدة لادوارد دوق كنت، الابن الرابع للملك جورج الثالث، والدتها هي ماري لويس، فكتوريا خلفت عمها وليم الرابع، اذ تولت العرش في ٢ حزيران عام ١٨٣٧، وتوفيت في ٢٢ كانون الاول عام ١٩٠١. يراجع للمزيد من التفاصيل:

https;//en.m.wikipedia.org

(٤) (١٨٨٣-١٩٦٧) سياسي بريطاني وزعيم حزب العمال منذ ١٩٢٥، نائب رئيس الوزراء (١٩٤٢- ١٩٤٥) في وزارة تشرشل القومية أثناء الحرب، رئيس الوزراء (١٩٤٥-١٩٥١) وقامت حكومته بتأميم كثير من الصناعات ومؤسسات الخدمة الصحية القومية، استقال من زعامة الحزب سنة ١٩٥٥ ومنح لقب ايرل.

Attlee, Clement, 1st Earl Attlee of Waltham stow, Copyright©1994-2000 Encyclopaedia Britannica 2004 Deluxe Edition.

(٥) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني:
http://www.hrdiscussion.com

(٦) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني:
https;//en.m.wikipedia.or